المحاضرة السابعة

منهج البحث في علم اجتماع السكان

التعداد

التقاط الأساسية:

- تاريخ التعداد.
- عالمية التعداد.
- تعريف التعداد.
- أهمية التعداد.
- أسس التعداد.
- الخصائص الجوهرية للتعداد.
- إجراءات التعداد.
- صعوبات التعداد.

تاريخ التعداد:

يرد البعض عملية حصر السكان أو عدهم إلى عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد، حيث عرف البابليون أهمية هذا العد كما عرفه الصينيون. وإن كانت طبيعة هذه التعدادات غير معروفة. ويحدد البعض عام ١٦٦٦ كبداية حقيقية لأول تعداد في العالم قام به الكوبيك، ثم أجري عام ١٧٩٠ أول تعداد في الولايات المتحدة الأمريكية يليه تعداد انجلترا في عام ١٨٠١، ثم في الهند عام ١٨٨١، وفي مصر عام ١٨٨٢.

عالمية التعداد:

في عام ١٩٦٠ أخذ حوالي ٨٠% من بلاد العالم بنظام التعداد. بالرغم من أنه قد ثبت عدم دقة عمليات العد في بعض هذه التعدادات، بسبب أن معظمها تتم على أساس تقديرات عدد السكان أكثر منه عدا فعليا. كما أن توفر فرص التعداد قد اختلف من مكان لآخر إلى درجة كبيرة. فبينما يقدر البعض أن ثلثي سكان أفريقيا قد توفر لهم فرص التعداد عام ١٩٥٠ نجد أنه تم عد ١٠٠% من سكان أوروبا خلال هذه الفترة.

تعريف التعداد:

التعداد عملية إحصائية لها قيمة كبيرة لكل بلد وهو المصدر الأول للحقائق السكانية اللازمة للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي على المستوى العالمي والقومي، ويعتبر ضروريا للسياسة الحكومية في المجالات المختلفة وذلك لتسهيل نشاطها في الحاضر والمستقبل كما أن لها ضرورتها في التحليلات العلمية وتوزيع وتغير السكان.

ويعرف البعض التعداد بأنه عملية جمع وتنسيق ونشر للمعطيات السكانية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأشخاص في بلد ما أو في غيرها من المناطق المحددة في وقت محدد أو أوقات معينة. والتعداد عملية مكلفة ويحتاج خطة مسبقة وإعداد وعمل متقن يؤدي إلى إنجاز النتائج.

كما يعرف البعض التعداد بأنه عد جميع السكان على المستوى القومي، ويتم الحصول عليه عن طريق زيارة مباشرة لكل شخص أو أسرة في المجتمع. وهي عملية كبيرة ومعقدة تتم في تاريخ محدد على فترات منتظمة كل خمس أو عشر سنوات.

ويمكن القول أن التعداد عملية إحصائية تقوم على عد جميع السكان على المستوى القومي عن طريق الزيارة المباشرة لكل شخص أو أسرة في البلد في وقت محدد أو أوقات معينة أو على فترات منتظمة كل خمس أو عشر سنوات، ثم تنسيق الحقائق التي تم جمعها وتنشر بعد ذلك ليستفاد منها في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ووضع السياسات الحكومية وغيرها على المستويات القومية والعالمية.

أهمية التعداد:

- تعيين الالتزامات العسكرية والضريبية والعملية للأفراد في المجتمع - التعرف على عوامل الهجرة والخصوبة والخصائص الاقتصادية ومحددات الأمن الاجتماعي التي صاحبت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في معظم البلدان.
- توفير المعطيات حول الخصائص المهمة للسكان والتي تحتاجها الحكومات والمصالح وهيئات البحوث سواء في التخطيط أو السياسة أو التنفيذ أو في مواجهة وحل المشكلات اليومية والملحة.

أسس التعداد:

هناك أسس مختلفة لعد السكان، إما عد الناس الموجودين في لحظة زمنية معينة وهذا ما يعرف بتعداد السكان الفعلي، وإما عد الناس الموجودين عادة في مكان معين وهو ما يعرف بتعداد السكان النظري. وهناك أساس ثالث لعد السكان يعرف بالأسلوب الكامل أو الصحيح في عد السكان والذي يتبع الأسس المشتركة في التعدادين النظري والفعلي.

الخصائص الجوهرية للتعداد:

١ – الرقابة: بمعنى أن كل تعداد تراقبه وتجريه الحكومة القومية وأحيانا بالتعاون مع أجهزتها المحلية.

٢ – الأرض المحددة: بمعنى أن ما يغطيه التعداد لابد ألا يتجاوز منطقة محددة بدقة.

٣ – الشمول: بمعنى أن عملية العد يجب أن تشمل كل عضو في المجتمع داخل التعداد بدون حذف أو تكرار.

٤ – التوقيت: بمعنى أنه يجب أن يجري التعداد في لحظة زمنية محددة.

٥ – الوحدات الفردية: بمعنى أن البيانات تمثل كل فرد بطريقة تساعد على توفير المعلومات حول كل أعضاء الأسرة والجماعة أو المجتمع ككل.

٦ – الاكتمال والنشر: بمعنى أن التعداد لا يصل شكله النهائي إلا إذا اكتملت بياناته ونشر على الجمهور.

إجراءات التعداد:

(أ) تخطيط التعداد:

يستلزم التخطيط للتعداد مراجعة السلطة الحاكمة من أجل التعداد، وتقدير التكاليف وتوفير الميزانية واختيار الأسئلة التي ستوجه إلى الجمهور ثم اختبار أداة جمع البيانات وتحديد المناطق الجغرافية التي يشملها التعداد ثم التدريب والإعداد وتخطيط النشرات والجداول والاحتياجات وإعلام الجمهور.

(ب) تنفيذ التعداد:

لابد من التأكد من شمول التعداد وعدم تكرار واكتمال المنطقة التي قصد تغطيتها، ثم تصميم استخبار يشتمل على التساؤلات التي يراد جمع استجابات حولها، ثم إجراء مقابلات مع جمهور المبحوثين بواسطة العدادين، وأخيرا معالجة المعلومات التي تم جمعها للوصول إلى معطيات منظمة ومنسقة ويمكن الإفادة منها.

شمول التعداد:

يبدو أن التباين الكبير وانتشار مواقع الإقامة الإنسانية وتحرك السكان وصعوبة التوصل إليهم يمثل عقبة أساسية في مواجهة الجهود نحو التعداد الكامل أو الشامل. وبرغم الجهود المتتالية والتمويل الهائل لا يزال التعداد بعيدا عن الكمال ولم يتم بعد اكتشاف الأساليب المناسبة لسد هذا النقص، ومع ذلك فالمعطيات التي تم التوصل إليها تعتبر مكتملة بما فيه الكفاية وتصلح لأغراض بحثية متباينة، مع ضرورة تصحيحها حتى يسهل استخدامها في مجالات البحث والإدارة الأخرى.

تصميم كشف البحث:

ويمثل تصميم كشف البحث أو الاستخبار وإعداد التعليمات اللازمة للإجابة عليه جانبا مهما من جوانب طرق بحث الظواهر السكانية وأدوات جمع معطياتها. والواقع أن هذه الأدوات تعتبر إلى درجة كبيرة نتاجا لخبرة ودراية الأشخاص الذين يصممونها أكثر منها تطبيقات لنظم قائمة على إجراءات موضوعية أو محددة بدقة.

المقابلة الشخصية:

وتتمثل في الموقف الذي يحصل من خلاله القائم بعملية التعداد على الإجابات التي تثيرها استفسارات البحث لدى المفحوص. وتظهر في موقف المقابلة الشخصية عدة معوقات منها معوقات الاتصال من دوافع وحواجز نفسية واللغة. كما يرجع خطأ الاستجابة في المقابلة الشخصية إلى قيام العداد

عادة بجمع المعلومات عن كل أعضاء الأسرة من عضو واحد منها عادة ما يكون عضو المنزل البالغ والذي يسهل وجوده في المنزل عند القيام بعملية التعداد.

جمهور التعداد:

إذا كان جمهور التعداد يتمثل في كافة السكان أو في إجمالي مجموع السكان في البلد الذي سيجرى به التعداد فإن نوعية المشكلات التي تواجه القائمين على أمر التعداد تختلف عما إذا كان الجمهور يتمثل في جزء فقط من هؤلاء أو عينة يجري عليها التعداد للدلالة على أحوال الكل. ذلك لأن الأساليب المحددة التي يستعان بها في اختيار أو سحب العينة المناسبة تختلف باختلاف طبيعة المجتمع والظواهر التي نقوم بدراستها.

معالجة المعطيات:

الخطوة المهمة هنا هي تصنيف المعطيات وتصميم فئات وأنساق التصنيف يرد إليها الكم الهائل من المعطيات التي تم جمعها وتطويعها لأغراض البحث والتطبيق. والواقع أن عملية التصنيف واحدة من العمليات التي قد يكون لها تأثير حيوي على تحليل المعطيات وعلى الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها فهناك بنود مثل اللون والجنس والحالة الزواجية تثير مشكلات كبيرة فيما يتعلق بتصميم تصنيف ملائم لها من الناحية النظرية والتطبيقية.

(ج) إخراج التعداد:

عادة ما يتم إخراج نتائج التعداد في صورة تقرير مكتوب حتى تتحقق الفائدة المرجوة منه ويظهر تقرير التعداد في صورة جداول إحصائية بسيطة أو مركبة حسب السن والنوع بالإضافة إلى الخصائص السكانية الأخرى اعتقادا في أنه لا يكون لهذه الخصائص السكانية أية معنى بمعزل عن فئات السن والنوع، حيث تعتمد الحالة الزواجية — مثلا – على عمر الشخص ونوعه ولا يكون للعزاب أو المتزوجين أو المطلقين أي معنى إذا فصلناهم عن أعمارهم.

صعوبات التعداد:

الصعوبات الموضوعية:

– لما كان التعداد عملا لا يقدر عليه غير الحكومة، لذا كانت موضوعاته وبنوده ومعطياته رهن السياسة الاجتماعية التي تحددها الحكومة وتتأثر كذلك بما تمليه الحكومة في هذا الصدد.

– تؤثر العقبات الجغرافية في السفر والتنقل وظروف الجو الصعبة والنفقات والجهد اللازم فيما يستطيع التعداد جمعه من معطيات سكانية.

–يتأثر التعداد بالاختلافات الثقافية والعنصرية ومستويات التعليم بين السكان في مجتمع التعداد.

الصعوبات الذاتية:

– تمدنا المعطيات السكانية التي يوفرها التعداد بأوصاف توزيعية للمجتمعات السكانية أكثر مما تمدنا بحقائق بنائية عن الجماعات والمواقف الاجتماعية، إذ يفتقر التعداد لإحصائيات تتعلق بالأسرة مثلا. كما ترتبط معطيات التعداد بالتجمعات الاجتماعية أكثر مما تتعلق بالجماعات والتي يمكن الإفادة منها كمؤشرات على الخصائص البنائية إلا أن المعطيات من النوع الذي يحتاجه التحليل السكاني ليست متوفرة من حيث الشكل والكمية المناسبة في التعداد

– ويتوقف صدق وثبات معطيات التعداد على القدرة على تحديد الأشخاص الذين يجب أن نحصل منهم على المعلومات اللازمة، كما يتأثر الصدق بعدم رغبة أو عدم قدرة الأفراد الذين نجمع منهم المعلومات الضرورية أو الشك في أهمية وضرورة التعداد وإدلائهم بإجابات متناقضة فيما يتعلق بأعمارهم، وهكذا لا تخلو الحقائق التي تجمع بواسطة التعداد من الغموض والإبهام، كما أن هناك صعوبات كثيرة تواجه حصر هذه الحقائق إذ يصعب وضع بعض الناس في فئات معينة أو يصعب تبويب بيانات النشاط الاقتصادي.

منهج البحث في علم اجتماع السكان

التسجيل الحيوي والبيانات الجاهزة

التقاط الأساسية:

– تاريخ التسجيل الحيوي. – تعريف التسجيل الحيوي.

– أهمية التسجيل الحيوي. – صعوبات التسجيل الحيوي.

– طريقة تحليل البيانات الجاهزة.

تاريخ التسجيل الحيوي:

يمثل التسجيل الحيوي المصدر الثاني للمعطيات السكانية. وليس لعملية جمع المعطيات الحيوية جذور ثابتة في التاريخ كما هو الحال بالنسبة للتعداد، ولكنها عملية ترد بأصولها إلى العصور الوسطى، حيث جمعت في ذلك الوقت بعض الإحصائيات الحيوية من طبقات سكانية معينة. ثم أصبح نظام التسجيل الحيوي نظاما عالميا، ومع ذلك لم تتمكن إلا بلاد قليلة من إقامة نظم كاملة للتسجيل الحيوي.

تعريف التسجيل الحيوي:

يرى البعض أن المقصود بتسجيل الأحداث الحيوية هي الأحداث التي تقع خلال سنة ميلادية عموما وهي عملية تتم عن طريق مشروعات التسجيل المصممة لقيد جميع هذه الأحداث من مواليد ووفيات وهجرة وحالات الزواج والطلاق وقت حدوثها.

ويختلف التسجيل الحيوي عن التعداد في أن الأول تسجيل للأحداث والثاني تسجيل للأشخاص. وعملية التسجيل الحيوي عملية إجبارية ومجالها أضيق من مجال التعداد، وتعتبر عملا مكتبيا موزعا على العالم بطوله وهو من السهولة بمكان إلى الحد الذي اعتبر عملا مكتبيا.

ويرى البعض أن التسجيل الحيوي يهتم بتسجيل الأحداث الحيوية مثل الميلاد والوفاة والزواج والطلاق والانفصال والهجر. وتتعلق هذه الأحداث بدخول الفرد أو خروجه من الحياة، إلى جانب التغير في حالته المدنية التي قد تحدث له خلال حياته.

وتمدنا إحصائيات التسجيل الحيوي بوسائل قياس التغيرات في السكان بين التعدادات المختلفة، كما تفيد في أغراض أخرى.

ويمكن القول أن التسجيل الحيوي نظام حكومي تقيمه الدولة في صورة مكاتب تنتشر في أرجاء البلاد لتسجيل الأحداث الحيوية بطريقة روتينية وإجبارية، تلك الأحداث التي تتعلق بدخول الفرد أو خروجه من الحياة أو بالتغير في حالته المدنية التي قد تحدث له خلال حياته، وخاصة حالات المواليد والوفيات والهجرة والزواج والطلاق والانفصال والهجر، وذلك في وقت حدوثها أثناء العام.

أهمية التسجيل الحيوي:

تتمثل أهمية التسجيل الحيوي في اعتباره مصدرا مهما وأساسيا ومباشرا للمعطيات السكانية حول عوامل نمو وتغير السكان وخاصة عوامل المواليد والوفيات والهجرة. كما تساعدنا على قياس التغيرات في السكان بين الفترات المختلفة سواء في حجم أو تكوين أو توزيع السكان، أو في حجم الأسرة وتكوينها بالنظر إلى واقعات الزواج والطلاق والانفصال والهجر خصوصا. ولاشك أن هذه المعطيات تفيد في التعرف على اتجاهات التطور حاليا وفي المستقبل، الأمر الذي يمكن الاعتماد عليه في وضع الخطط والبرامج المناسبة.

صعوبات التسجيل الحيوي:

– على الرغم من أن التسجيل الحيوي يتناول مجتمعا معينا المفروض أنه المجتمع السكاني بأكمله، إلا أن هذه العملية تنطوي على بعض العيوب، فقد تستبعد أجزاء مهمة من المجتمع نتيجة لإهمال عملية التسجيل في قطاعات المجتمع بأكمله. أو قد يكون هناك تراخ في تنفيذ قوانين وتعليمات التسجيل فتحذف بعضها. وتختلف البيانات المحذوفة باختلاف نوع الواقعات، فقد يكون تسجيل المواليد أكثر دقة واكتمالا من تسجيل الوفيات، كما يختلف دقة ومستوى تسجيل المواليد والوفيات عن دقة تسجيل الزواج والهجرة حتى لو كانت كلها تخضع لنظام واحد.

– كما تختلف مستويات الدقة من منطقة لأخرى داخل نفس البلد.

– قد يكون التسجيل الحيوي عرضة لأخطاء التصنيف واحتساب بعض المواليد أحياء ولادات ميتة، وبعض الزيجات الثانية زيجات أولى، كما يتعرض التسجيل لأخطاء في تسجيل الأحداث حسب زمانها ومكانها، أو يتأخر التسجيل فترة زمنية للإهمال في التبليغ مثلا.

– يصعب إتباع تعليمات نظام التسجيل كاملة أو إتباع التعليمات بطريقة واحدة بين القائمين بالتسجيل في كل مكاتب التعداد.

طريقة تحليل البيانات الجاهزة:

كان حرص الباحثين على الاقتصاد في الوقت والجهد والإمكانيات في عملية البحث ودراسة الظواهر السكانية من أهم الدوافع التي جعلتهم يفكرون في استخدام بيانات في متناول اليد جاهزة ومعدة لأغراض غير البحث العلمي.

ودراسة السكان أخذت صورا متعددة من أهمها السجلات الإحصائية والتقارير الرسمية بحيث كان تحليل البيانات التي توفرها هذه الأساليب من أهم طرق دراسة السكان التي لها أهميتها واستخداماتها وخصائصها ووسائلها وعيوبها.

تعريف طريقة تحليل البيانات الجاهزة:

هي طريقة غير مباشرة تستعين بالبيانات التي توفرها السجلات الإحصائية والتقارير الرسمية، بحيث تستعين بالسجلات الإحصائية التي تصدر عن تعدادات السكان والتقارير الرسمية التي تصدرها المؤسسات الصحية والاقتصادية والحكومية والصناعية والتعليمية والتربوية والجوازات والهجرة والمؤسسات التجارية والمصرفية والسياسية والنقابية والقوى العاملة والعسكرية وغيرها والتي تنطوي على بيانات تتعلق بالسكان ونوعهم وأعمارهم وحجمهم ومهنهم والمستويات الصحية والمواليد والوفيات والأجور وساعات العمل والكفاية الإنتاجية ومعدلات الجريمة ومعدلات التعليم والقوى العاملة والموارد البشرية والإنتاج القومي...الخ.

خصائص ومميزات طريقة تحليل البيانات الجاهزة:

تعكس طبيعة البيانات التي تعتمد عليها طريقة تحليل البيانات الجاهزة بعض الخصائص والمميزات المهمة منها:

– أن بيانات السجلات الإحصائية مثلا قد تم جمعها على فترات متباينة الأمر الذي يسهم بدوره في جعل هذه البيانات تفيد في الوقوف على اتجاهات التطور في جوانب الحياة الاجتماعية التي تعبر عنها هذه البيانات.

– كما أن هذه البيانات قد جمعت في المجرى الطبيعي لوقوع الأحداث مما يعكس موضوعيتها، بالمقارنة بالبيانات التي يقوم بجمعها باحثون قد يؤثر وجودهم في تعاون أفراد المجتمع وفي تحيزهم.

– كما تتميز هذه البيانات بأنها تمنح الباحث فرصة التعامل مع مادة سبق جمعها تعبر عن وحدات كبرى في المجتمع هي القرية أو المدينة أو الدولة ككل، وتعتمد على المجموع الكلي للسكان من خلال الحصر الشامل أو التعداد أكثر من اعتمادها على العينات، مما يضفي عليها قيمة ودلالة في التفسير والتعميم.

استخدامات طريقة تحليل البيانات الجاهزة:

تتعدد استخدامات طريقة تحليل البيانات الجاهزة وتتنوع ما بين الاستفادة منها في التحقق من بعض الفروض العلمية وهذا ما حاوله (دوركايم) عندما حاول التحقق من الفرض القائل بالعلاقة بين الانتحار والتكامل الاجتماعي عن طريق تحليل السجلات الإحصائية عن الانتحار بين الجماعات الدينية المختلفة وبين العزاب والمتزوجين وغيرهم.

وقد تستخدم أيضا السجلات الإحصائية في استكمال بعض مراحل بحث يجرى حول ظاهرة معينة، ولتكن مثلا ظاهرة الجريمة بحيث تستخدم السجلات الإحصائية والتقارير الرسمية في مرحلة التعرف على حجم الجريمة واتجاهاتها وهكذا.

وتستخدم السجلات الإحصائية كذلك في اختيار حالات للبحث تتميز بخصائص محددة يمكن اعتبارها من بين عينة البحث الأكثر تعمقا، ذلك أن هذه السجلات تفيد في التعرف على الخصائص المتباينة لجمهور السكان، الأمر الذي يسهل معه اختيار حالات ضمن هذه الفئات المختلفة لها بعض الخصائص المفضلة في البحث.

عيوب طريقة تحليل البيانات الجاهزة:

من أهم عيوب هذه الطريقة أن السجلات الإحصائية والتقارير الرسمية تستخدم مفاهيم قد لا تتفق مع المفاهيم المستخدمة في البحث ودراسة السكان.

وأن كثيرا من بيانات هذه السجلات مشكوك فيها وخاصة فيما يتعلق بالدخل وميل الأفراد في هذا الصدد إلى تقديم بيانات غير دقيقة تهربا من الضرائب مثلا.

منهج البحث في علم اجتماع السكان

البحث الاجتماعي السكاني

التقاط الأساسية:

- البحث الاجتماعي السكاني.
- مناهج البحث الاجتماعي السكاني.
- طرق البحث الاجتماعي السكاني.
- أدوات جمع البيانات.
- مستويات التحليل.
- أنواع البحوث الاجتماعية السكانية.
- مراحل البحث في مجال السكان.

البحث الاجتماعي السكاني:

رغم أن الجزء الأكبر من المعطيات التي يستخدمها دارس السكان سواء في الديموجرافيا أو الدراسات السكانية هي التي ترد في التعدادات الدورية للسكان التي تجريها معظم الدول وكذلك البيانات الجاهزة والسجلات الرسمية، إلا أن دراسة السكان في علم الاجتماع لا تكتفي بهذه المصادر المباشرة وغير المباشرة للمعطيات السكانية، وإنما وسعت الدراسة السوسيولوجية من نطاق هذه المصادر لتضيف إجراءات منهجية تحقق أهداف علم الاجتماع في إجراء التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية وتفسير تباين هذه الظواهر في المجتمع.

ويمثل البحث الاجتماعي للسكان إجراء منهجيا مباشرا في توفير المعطيات السكانية ويعد بمثابة أسلوب بديل للحصول على البيانات التي توفرها التعدادات ونظم التسجيل الحيوي والبيانات الجاهزة. ويختلف البحث الاجتماعي عن هذه الطرق في أن الغرض منه يكون أكثر تحديدا، حيث تصمم البحوث الاجتماعية للحصول على معلومات محددة أو لعينة محددة من السكان.

مناهج البحث الاجتماعي السكاني:

يستطيع دارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع أن يجد في مناهج البحث الاجتماعي وخاصة المنهج التجريبي والمنهج التاريخي ما يعينه على تحقيق أهدافه من ناحية وعلى تجاوز ثغرات الإجراءات المنهجية الأخرى في دراسة السكان من ناحية أخرى.

وفيما يلي عرض لهذين المنهجين:

فالمنهج التجريبي باعتباره يدرس الظواهر الحاضرة أو الراهنة ويحاول التوصل إلى القوانين العامة أو الثابتة عن الظواهر، ويعتمد في ذلك على الملاحظة والقياس والتجربة ويصوغ قوانينه في صورة رياضية يقدم لدارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع بديلا لطرق التعداد والتسجيل الحيوي، ويجعله لا يقف عند حد الأوصاف التوزيعية للتجمعات السكانية، وإنما يمكنه من إجراء ملاحظات وقياسات للظواهر السكانية في المجتمع أو أحد قطاعاته الريفية والحضرية والتوصل إلى العلاقات الثابتة بين الظواهر السكانية واختبار الفروض العلمية المتعلقة بتفسير تباين هذه الظواهر في المجتمع.

أما المنهج التاريخي باعتباره يدرس ظواهر الماضي حيث يقوم الباحث بالتنقيب عنها في وثائق التاريخ وذلك لجمعها ومحاولة التحقق منها بإتباع طرق التحليل والتركيب بهدف البحث عن العلاقات السببية بين الحوادث الماضية، كما يمد دارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع بأسلوب منهجي يمكنه من التغلب على صعوبات التعداد والتسجيل الحيوي وعد قدرتها على تتبع التطور التاريخي للظواهر السكانية في التوصل إلى المعطيات السكانية التي تفيد في تتبع تطور الظواهر السكانية في الماضي والتعرف على عوامل تغيرها، ثم التوصل إلى العلاقات السببية بينها والتي يمكن على ضوئها صياغة القوانين التي تحدد اتجاهات التغير في المستقبل، والتي يمكن استنادا إليها وضع الخطط والبرامج لتجنب مشكلات هذا التطور.

طرق البحث الاجتماعي للسكان:

تستعين دراسة السكان من وجهة نظر علم الاجتماع بطرق المسح الاجتماعي ودراسة الحالة إلى جانب طريقة البيانات الجاهزة في التوصل إلى المعطيات السكانية اللازمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة وإجراء التحليل الاجتماعي لها.

والواقع أن التعداد الشامل أو بالعينة يقترب في إجراءاته من المسح الاجتماعي كما أن كل تطور يحدث في نطاق المسح الاجتماعي ينعكس على التعداد ويساعد على بلورته ونضجه، فقد أخذ التعداد عن المسح الاجتماعي ما تحقق له من خبرة في مجال تصميم أدوات جمع البيانات وصياغة الأسئلة وتقنينها وترتيبها وضمان صدقها وثباتها، وكيفية جمع هذه البيانات وتسجيلها ثم معالجتها...الخ.

أدوات جمع البيانات:

بإمكان دارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع أن يستعين بأدوات جمع البيانات في البحث الاجتماعي وخاصة المقابلة الشخصية والاستخبار. إذ يتجاوز **الاستخبار** العقبات الجغرافية في السفر والتنقل والنفقات والجهد اللازم الأمر الذي لا يتوفر للتعداد، ويستطيع الباحث أن يكسب من خلال **المقابلة** ود المبحوثين مما يسهل عليهم عملية الإجابة عن التساؤلات، ويقضي على كل صور الشك لديهم، وكذلك يستطيع أن يضع في أدواته بنودا تساعد في التغلب على الإجابات المتناقضة ومراجعتها، مما يزيد من درجة دقة وضبط وصدق وثبات البيانات الأمر الذي يفتقر إليه التعداد.

مستويات التحليل:

تجمع المعطيات السكانية في التعداد أو التسجيل الحيوي بطريقة فردية تماما، بحيث يستدل منها على الخصائص السكانية للدولة ككل. ونتيجة لذلك يتم تحليل المعطيات السكانية المتوفرة عن هذه المصادر على مستوى الدولة ككل، غير أنه في البحث الاجتماعي للسكان قد تجمع البيانات بطريقة فردية أو بطريقة جماعية، بحيث يستدل منها على الخصائص السكانية للدولة أو المدينة أو القرية أو الضاحية أو المنطقة المتخلفة أو جماعة الأسرة أو الأصدقاء أو غيرها.

وعلى هذا الأساس فإن دراسة السكان من وجهة نظر علم الاجتماع تجري تحليلاتها للمعطيات السكانية على مستويات متباينة قد تكون الأسرة أو الطبقة أو المدينة أو القرية أو المجتمع الأكبر ، مما يساعد على تحقيق أهداف علم اجتماع السكان في تقديم تفسيره لتباين الظواهر السكانية في المجتمع.

أنواع البحوث الاجتماعية السكانية:

يحدد نوع البحث الاجتماعي للسكان بناء على الهدف الذي يسعى إليه دارس السكان، ولذلك يؤدي تنوع الأهداف في هذا الصدد إلى تنوع البحوث الاجتماعية للسكان.

وتصنف البحوث في مجال السكان، كما تصنف في أي مجال آخر من مجالات الدراسة الاجتماعية إلى أربعة أنواع أساسية على ضؤ الهدف منها كما يلي:

(أ) البحوث الكشفية أو الاستطلاعية:

وهي التي تهتم باستطلاع أبعاد الظاهرة للتمهيد لخطوات أخرى ضرورية بعدها في عملية البحث العلمي. وهذه البحوث لا يتطلب فيها البدء بفروض علمية، وإنما هي تحاول الإجابة على سؤال يبدأ بكلمة الاستفهام، ماذا؟

(ب) البحوث الوصفية:

التي تركز على رصد الظاهرة موضوع الدراسة كما هي في واقعها وسياقها بقصد الإجابة على السؤال الذي يبدأ بكلمة الاستفهام كيف.

(ج) البحوث التشخيصية:

التي تهتم بإبراز العوامل والمتغيرات الأساسية التي تحدث الظاهرة وتؤثر فيها وهي دراسات غالبا ما تقوم على اختبار فروض علمية حول الظاهرة.

(د) البحوث التقويمية:

والخاصة بتقويم المشروعات الاجتماعية وخطط التنمية الاجتماعية، ومنها في مجال السكان: البحوث التي تدرس مشروعات مثل تنظيم الأسرة، أو البحوث التي تعمل على تقويم السياسات السكانية.

ويلاحظ أن هناك بحوث قد تجمع في أهدافها بين اثنين أو أكثر من الأهداف السابقة

مراحل البحث في مجال السكان:

١- مرحلة الإعداد للبحث:

ابتداء من صياغة المشكلة وتحديد أهداف البحث واختيار المشكلة في ضؤ القراءات والخبرات السابقة، وتحديد المنهج المستخدم في البحث، وكذا طرق وأدوات جمع البيانات وتحديد عينة البحث وطريقة تصميمها وحجمها وإعداد مجتمع البحث وتهيئته لإجراء البحث وتدريب باحثي الميدان.

٢- مرحلة إجراء البحث:

وتتمثل في جمع البيانات من المصادر الميدانية التي حددها الباحث وكذلك مراجعة البيانات.

٣- مرحلة عرض البيانات وتفسيرها:

وتشمل وصف البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج.

٤- مرحلة تقويم نتائج البحث:

في ضؤ إطاره النظري والمنهجي أو ما قد يلجأ إليه الباحث من نظريات.

المحاضرة العاشرة

الخصوبة والبناء الاجتماعي

التقاط الأساسية:

- مقدمة.
- الخصوبة معدلاتها واتجاهاتها.
- الخصوبة والأسرة.

مقدمة:

يقصد بظواهر تغير السكان ظواهر نمو السكان وحركتهم أو زيادتهم ونقصهم بفعل عوامل المواليد أو الخصوبة والوفيات والهجرة.

وتسمى الزيادة أو النقصان التي تنجم عن الفرق بين المواليد والوفيات بالزيادة أو النقصان الطبيعية. بينما قد يفد إلى السكان مهاجرون من الخارج فيؤدي هذا إلى زيادة غير طبيعية بالوفود، أو قد ينزح من السكان مهاجرون إلى الخارج، فيؤدي هذا إلى نقص غير طبيعي بالنزوح في عدد السكان. ويمكن وضع هذه العلاقة في معادلة بسيطة على النحو التالي:

الزيادة أو النقصان = (عدد المواليد – عدد الوفيات) – (عدد الوافدين – عدد النازحين)

وقد تكون الزيادة الطبيعية ذات إشارة سالبة، إذا كان عدد الوفيات أكثر من عدد المواليد، وهذا يسبب نقصا في جملة السكان، وتكون الزيادة غير طبيعية أو صافي الهجرة ذا إشارة سالبة إذا زاد عدد النازحين على عدد الوافدين إلى المجتمع.

ويتجه اهتمام دارس السكان نحو تحليل عوامل المواليد أو الخصوبة والوفيات والهجرة باعتبارها عوامل علية في تغير السكان، ويحاول التعرف على معدلاتها واتجاهاتها في المستقبل.

أولا– الخصوبة: معدلاتها واتجاهاتها:

يفرق دارسو السكان عند تناولهم لموضوع المواليد بين الإنجاب أو النسل أو الخصوبة وبين القدرة البيولوجية على الحمل والولادة أو الخصوبة الحيوية على أساس أن الأولى هي عملية الإنجاب فعلا، ونسبة الإنجاب هي نسبة المواليد الأطفال للنساء في سن الحمل. أما الخصوبة الحيوية سواء تزوجت المرأة أم لم تتزوج أو لأنها تمنع الحمل، أو لأنها تجهض نفسها وهي غير المرأة العقيم.

ولمقارنة المواليد في الأقطار المختلفة يحسب معدل المواليد العام وذلك بإيجاد النسبة الألفية للمواليد عامة إلى عدد السكان جميعا في عام ما على النحو التالي:

نسبة المواليد العامة = عدد المواليد ÷ عدد السكان × ١٠٠٠

ولما كان عدد المواليد يتوقف على عدد النساء في سن الإنجاب وهو ما بين ١٥ – ٥٠ سنة، كان لابد من إجراء المقارنة أو إيجاد نسبة الإنجاب التي تسمى عادة بالخصوبة وذلك على النحو التالي:

نسبة الخصوبة = عدد المواليد ÷ عدد النساء في سن الإنجاب × ١٠٠٠

ويسمى المعدل السابق معدل الخصوبة العام. ولكن وجد بناء على الدراسات السكانية أن النساء لا يكن في درجة واحدة من حيث القدرة على الإنجاب في فئات السن المختلفة، حيث تكون المرأة دون العشرين من عمرها أقل إنجابا من المرأة بين العشرين والثلاثين ثم تقل قدرة المرأة على الإنجاب تدريجيا، لذلك كان لابد من إيجاد نسبة أو معدل خصوبة خاص أو نوعي بقسمة عدد الأفراد الذين يولدون لأمهات في فئة عمرية معينة على النحو التالي:

معدل الخصوبة الخاص = عدد المواليد أحياء في فئة عمرية معينة ÷ عدد النساء في نفس الفئة العمرية × ١٠٠٠

وبناء عليه يمكن حساب معدل خصوبة كلية عن طريق جمع معدلات الخصوبة النوعية في فئات العمر لجميع الإناث، ثم ضرب الناتج في طول الفئة وقسمته على ١٠٠٠.

وعندما تقوم الديموجرافيا بدراسة ظاهرة الخصوبة أو المواليد بهدف وصف هذه الظاهرة السكانية وتحليلها وبيان العلاقة الكمية بينها وبين غيرها من ظواهر سكانية أخرى، فإنها تستعين بمثل هذه المفهومات والمعدلات في إجراء هذه الدراسة.

فمثلا قد نجد هناك دراسة ديموجرافية للسلوك الإنجابي والمواليد والخصوبة في مصر. تقوم هذه الدراسة في أول خطوة لها برصد نسبة المواليد الفعلية بين فئات السن المختلفة في أكثر من سنة أجري عنها تعداد.

فهي على ذلك تجري وصفا لهذه الظاهرة بناء على ما توفر من أرقام وحقائق كمية، ثم تتجاوز ذلك بالتوصل إلى تحليل ينتهي بتحديد معدل الخصوبة الكلية في المجتمع.

وفي الخطوة التالية تجتهد في مقارنة ما توصلت إليه من نتائج بما كان عليه السلوك الإنجابي أو المواليد في فترات سابقة من الفترات أو السنوات التي أجري فيها التعدادات، حتى يمكن أن تستنتج من هذه المقارنة اتجاه الخصوبة في مصر نحو الزيادة والنقصان.

وقد لا تتوقف الديموجرافيا عند هذه الخطوة، وإنما قد تقارن معدل الخصوبة الذي تحدده بمعدل الخصوبة في مجتمعات أخرى أوربية أو عربية أو غيرها.

وهكذا يمر التحليل الديموجرافي بعدة خطوات هي: الوصف والتصنيف والمقارنة.

ثانيا– التحليل الاجتماعي للخصوبة:

أن التحليل الديموجرافي للظواهر السكانية يهتم بتفسير هذه الظواهر السكانية عن طريق ربطها بغيرها من ظواهر اجتماعية ونظم. فإذا كان التحليل الديموجرافي يوضح لنا أن معدل الخصوبة في الريف يزيد عن نظيره في الحضر، فإن ربط هذه الظاهرة وإرجاعها إلى مصدرها في كل من المجتمع الريفي والمجتمع الحضري يثري بلا شك من فهمنا ومعرفتنا لأصول هذه الظاهرة. فإذا كانت الخصوبة في المجتمع الريفي والحضري تصدر عن الأسرة فالأمر يتطلب أن نقف على هذا المصدر من حيث وجوده واستمراره وتغيره إذا أردنا أن نعمق فهمنا للظواهر المدروسة.

وإذا كانت الأسرة عبارة عن منظمة دائمة نسبيا تتكون من الزوج والزوجة مع الأطفال أو بدونهم، فإن الوظائف الجنسية والأبوية كمبرر أول لهذا النظام تعتبر من مميزاتها في كل الثقافات. ومع ذلك فإن الأسرة لا تقتصر بالضرورة على هؤلاء الأفراد أو تلك الوظائف فقد تكون أكبر من ذلك فتشمل والأصهار والأحفاد الذين يكونون وحدة تسمى في بعض الأحيان العائلة أو غيرها. الأجداد والأقارب

الخصوبة والأسرة:

على ضوء ما انتهت إليه تحليلات الأسرة في الريف والحضر من حيث حجمها ونمطها وعناصر بنائها من علاقات وأدوار ومراكز وسلطة ووظائفه وتغيرها...الخ، تبلورت نتائج تميز بين أنماط معينة للأسرة ذات البناء الاجتماعي المتميز والوظائف المتميزة تنتشر أكثر من غيرها في المجتمعات الريفية في مقابل أنماط مغايرة للأسرة تنتشر في المجتمعات الحضرية تمكننا من تفسير السلوك الإنجابي والخصوبة في الريف وزيادة معدلها على نظيره في الحضر على النحو التالي:

(أ) تختلف الأسرة كجماعة مكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون في سكن واحد عن العائلة كجماعة تقيم في سكن واحد ولكنها تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والابنة الأرمل والذين يقيمون في نفس السكن ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة من حيث:

- أن حجم الأسرة يصغر عن حجم العائلة.
- أن وجود الأسرة يتردد أيضا في المدينة ووجود العائلة يتردد أكثر في القرية.
- أن الأسرة هي الجماعة القرابية الوحيدة في مجتمع المدينة.
- أن العائلة بالنسبة للقرية (انتماء عدة عائلات إلى أصل أو جد واحد) تمثل أصغر جماعة قرابية في القرية.

(ب) ويحقق انتشار العائلة ذات الحجم الكبير والروابط القرابية المتعددة ونمطها الممتد عددا من الوظائف في المجتمع القروي لا تستطيعه الأسرة بالمعنى السابق. فهي تحقق لأبنائها الأمن الاقتصادي والاجتماعي الذي يحتاجونه ولا يجدونه لدى غيرها من النظم، إذ يحتاج العمل الزراعي في الريف باعتباره النشاط الأساسي والمميز للحياة الريفية إلى عدد كبير من الأيدي العاملة. وبما أن الأسرة هي الوحدة الاقتصادية والإنتاجية في هذا المجتمع فإنه كلما كان حجم أعضائها كبيرا كلما زاد دخلها ومكنها ذلك من توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها.

(ج) يعلق على الزواج باعتباره الطريق القانوني السليم لإنشاء الأسرة في المجتمع وعلى الأطفال باعتبارهم ثمار هذه الرابطة القانونية أهمية اقتصادية كبيرة في المجتمع الريفي. إذ تشارك الزوجة بكثير من العمليات الإنتاجية داخل المنزل وخارجه وتساعد بذلك زوجها على توفير موارد العيش والحياة لأسرتهما. ويعمل الأطفال في سن مبكرة في الريف خاصة وأن العمل الزراعي يتطلب أيدي عاملة كثيرة ورخيصة وغير مدربة، وبدلا من أن يكون الأطفال عبئا اقتصاديا يصبحون قوة اقتصادية يعاونون والديهما مما يزيد رغبتهما في إنجاب الكثير من الأطفال.

(د) يتميز البناء الاجتماعي للأسرة في الريف بأنها أسرة أبوية يحتل فيها الذكور مركزا أعلى ويتمتعون بالسلطة، حيث يعيش الأبناء المتزوجين مع رب الأسرة في نفس السكن في حين تنتقل الفتاة المتزوجة من منزل أسرتها وتنفصل عنهم بمجرد زواجها إلى بيت زوجها، خاصة إذا ما تزوجت من غير الأقارب. ويحمل الشاب الذكر اسم الأسرة ويحقق استمرارها في حين تتبع الفتاة زوجها بعد زواجها. ويحقق الأولاد الذكور نوعا من الضمان الاجتماعي لوالديهم لأنهم يكونون مسئولين عن الكبار في حالة المرض والشيخوخة وعن الإناث وإعالتهم في حالة الترمل وغيرها.

(هـ) تتحدد مكانة المرأة في الأسرة الريفية بناء على ما تقوم به من أدوار باعتبارها زوجة وأم وترتبط هذه المكانة بوظيفتها الإنجابية في الأسرة وبعدد الأطفال الذكور الذين تنجبهم في حياتها. فترتفع مكانة الزوجة الخصيبة التي استطاعت أن تنجب عددا كبيرا من الذكور وتقل مكانة الزوجة العقيم أو التي لم تنجب في حياتها غير الإناث وينخفض وضعها في الأسرة ويعرضها ذلك للطلاق أو لزواج زوجها من أخرى. وتتسم مكانة المرأة عموما بالتبعية لزوجها فهي تخضع لسلطة الزوج وتقوم بما يسند إليها من أدوار أخرى في نطاق الأسرة.

(و) يسهم انتشار نمط الأسرة الممتدة أو العائلة في الريف في التقليل من عبء التنشئة الاجتماعية الذي يتحمله الوالدان، ويجعل مسئولية تربية الأطفال مشاعا بين عدد كبير من البالغين في نطاق هذه الأسرة، ويجعل الأم تقتصر على مسئوليتها الأسرية في الإنجاب ويخلصها من الشعور بالتنافر بين الأدوار أو بالضغوط الاجتماعية التي قد تشعر بها في نطاق الأسرة، ونتيجة لمشاركتها في غير ذلك من نشاطات خارج نطاقها كما هو الحال في المجتمع الحضري.

(ز) تتميز الأسرة في الريف بتمسكها بمجموعة من القيم التي توجه حياتها وسلوكها في مختلف جوانب هذه الحياة. إذ كان من نتائج انتشار قيم الزواج المبكر بالنسبة للإناث وقيم العمل في الأرض بالنسبة للذكور أن قل الإقبال بين الريفيين على تعليم البنات وزاد الإقبال على إنجاب الذكور كما كان لانتشار قيم الاعتقاد بالقدر بين الريفيين أثره في الميل بعيدا عن الجهود الواعية لضبط حجم الأسرة ولعدم الأخذ بالأساليب الصحية التي تقلل من فرص المرض أو التعرض للوفاة.